

## 1683 - كيف نحول دون ذلك؟ (2 من 2)

حمدت الله على جهلى، وعدم متابعتى للمنشور والمكرر هنا وهناك، حين اكتشفت أن الوثيقة التي لخصت بنودها الأسبوع الماضى موجودة ومتاحة فى عشرات المواقع على النت، فرأيت أن الاعتذار واجب، وهأنذا أتقدم به، وبرغم كل ذلك فما زالت الوثيقة تقزعى مهما بلغ قدمها أو تكرر نشرها، وإليكم أصلها وفصلها وقد نشر محتواها الأسبوع الماضى.

فى عام 1982 نشرت مجلة " كيفونيم " التي تصدرها المنظمة الصهيونية العالمية، وثيقة بعنوان " استراتيجية اسرائيلية للثمانينات ". وقد قدمها الدكتور عصمت سيف الدولة (بعد ترجمتها) كأحد مستندات دفاعه عن المتهمين فى قضية تنظيم ثورة مصر عام 1988.

إذن ماذا؟؟ الآن ونحن سنة 2012، ويعد ما جرى ما كان: ما فائدة أن نعرف خطط إسرائيل، بل وأمريكا، لتفكيك مصر والعالم العربى، ولتخريب اقتصادنا، والاستيلاء على مواردنا الخام بأدنى الأسعار، واستنزاف عقول علمائنا بأخبث الألاعيب؟ ما الفائدة من إعادة نشر هذه الأفكار (التي يُتهم المتحدث بها عادة بالتفكير التأمري، الذى أفخر به)؟ ما الجديد، والخطة مازالت هى الخطة وأشرس بعد ثلاثة عقود، وهى تسير بخطى راسخة حتى كشفت عن وجهها مؤخرا بصريح التصاريح وبخبيث الاتفاقات؟  
ليكن، أو ليكن كل ذلك أوهاما، لكن علينا فى الحاليين أن نستعد: المهم: "كيف نحول دون ذلك".

تصادف أن قرأت فى صحيفة "نهضة مصر" هذا الأسبوع تقريرا مفصلا بعنوان برنامج انتخابى لرئيس مصر القادم لتحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وكاتبه هو متخصص عالم: د. محمد ابراهيم المصري مدير المركز العربى للدراسات الاستراتيجية والتنمية، وهو ورقة عمل منظمة جدا تبدأ بإشارات مدعمة بالأرقام لتجارب 6 دول: هى الصين وماليزيا والهند وتركيا وجنوب إفريقيا والبرازيل، ويعد أن تحرك فى ما اعتدت من استغراب وحسرة وحسد وحق، حل محل كل ذلك أمل ورغبة

فى التعلم والاستزادة، فرحت أقرأ التقرير وأنا معجب أشد الإعجاب بالأرقام والإحصاءات، وقبل أن تمتد فرحتى لإمكان التطبيق، وأتساءل "كيف السبيل"؟ رجحت أن هذا الخبير الفاضل عالم وليس سياسياً، وهو يعيش فى كندا، وقد قدر أن برنامجه للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية سوف يستغرق عشر سنوات فقط لا غير، وقد استعمل كلمة "الضعف" بسهولة عجيبة، حتى كررها سبعة عشر مرة فى المقال: زيادة إلى "الضعف" لكل من: الدخل القومى، والمدخرات والاستثمارات الوطنية وميزانية الدولة فى التعليم والتدريب والصحة والبنية التحتية.. إلخ، لكن الحمد لله أنه حين استعمل كلمة "النصف" لم يستعملها بنفس الوفرة، فقط استعملها وهو يعلن خفض نسبة الزيادة السكانية، والبطالة إلى النصف، ولم ينس تخفيض نسبة الفقر إلى النصف أيضاً!! فى نفس المدة!!.

توقفت أكثر حيرة وانزعاجاً: فلا أنا أشك فى حسن نيته، ولا فى كفايته العلمية، ولا فى أرقامه الباهرة عن هذه الدول الست، قلت أنتظر حتى آخر المقال لأرى آليات التنفيذ، وإذا به يورد كلاماً مثل الجد فعلاً قائلاً مثلاً: وتكون آلية تنفيذ الخطة من مسئولية "هيئات عامة اقليمية مستقلة لتحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية" (التجربة التركية والبرازيلية) وذلك لتفادى الفساد والروتين الحكومى المركزى، وتفعيل المراقبة الشعبية المحلية، وأضاف كلاماً مهماً من هذا كثير كثير! فزاد شعورى بغبائى بالإضافة إلى جهلى !!

توقفت أكثر وأكثر حيرة، واستبعدت أن يكون قد بلغ هذا الخبير الفاضل وهو فى كندا ما هو واقعا الآن.

قلت يبدو أن المسألة واضحة كالشمس عند المختصين المصريين المخلصين وليست مثلما هى عند واحد من الهواة مثلى، ومثل عامة الشعب الذى يعيشها، ومع ذلك رحلت أتلقت حولى وأنا أتساءل:

1- كم واحد من المتظاهرين أو المعتصمين المطالبين بحقوقهم القومية يثق فى إمكانية تحقيق أى من ذلك من حيث المبدأ، وهل مطالباته تلك هى فى ضوء تلك التنمية بالسلامة؟ ومتى نحقق كل ما يحق له مطالبه، وهو يشاركنا فى ذلك؟

2- وما هى طبيعة مجموع وعى الناس فى هذه الدول الست، برغم اختلاف نظمها السياسة، وثقافتها العامة والخاصة التى جعلتهم يحققون ما جاء فى المقال من أرقام هكذا؟

3- وكم واحد مثلى عندنا امتلاً غيظاً مثلما هو حالى الآن، وهو يقرأ مثل هذه المقالات المحترمة، ويرغم نفسه على ان يصدق الأرقام عند غيرنا، ثم يتلفت حوله ليقرأ

- الواقع فيجد أن عليه لكي يظل عاقلا وهو يصف الواقع الآن أن ينقل كلمة الضَّعْف إلى النَّصْف، وبالعكس (أن يغير كلمة النَّصْف إلى الضَّعْف)؟
- 4- وإذا كانت الديمقراطية هي الحل في الهند، والإسلام الحضارى هو الحل في تركيا أو ماليزيا، والانضباط الشمولى هو الحل في الصين، فما هو موقعنا أو موقفنا نحن "هنا والآن" حتى يمكننا أن نكون مثل هؤلاء أو أولئك شعبا وحكومة؟
- 5- ولماذا أتساءل هذه التساؤلات بهذه اللهجة السماوية دون أن أطرح من جانبي أى اقتراح عملى ببناء، فى أى مجال مهما كان صغيرا متواضعا؟
- 6- ولمن يمكن أن أتوجه بهذه التساؤلات، بحثا عن رد يشير إلى حل فعلى نبدأ به؟ لنكف عن النعابة والتحسر والتئيبس. هل أتوجه إلى مجلس الشعب الذى انتخبه الناس فعلا، وبدايات أدائه لا تبشر بخير؟ أم لرئيس الوزارة الذى بقيت على عمر وزارته ثلاثة أشهر على الأكثر؟ أم للمجلس العسكرى والباقي من عمره هو نفس الباقي من عمر الوزارة تقريبا؟ أم أنتظر حتى أوجه التساؤلات للرئيس القادم المنتخب أيا كان؟

#### وبعد

لماذا أطرح هذه التساؤلات الآن وأنا أعرف أنه لا أحد سوف يجيبني عليها، وخاصة أولئك المرشحين للرئاسة وفقهم الله جميعا، فهم عندى سواء بالنسبة لمسئوليتهم عن تنفيذ ذلك، نعم سواء، جدا، ولا أقول كيف ذلك، لأنه هو ما دفعنى أن أتمنى - فى خيالى - أن تتساوى الأصوات فيما بينهم تماما، ثم نجرى قرعة توفيرا للوقت، ومهما كان الذى سوف يفوز بالقرعة، فهو إن شاء الله بإذن الله من غير مقاطعة... هو الخير والبركة!!

#### آسف

والله العظيم آسف

أنا مازلت واثقا فى هذا الشعب، وأن البنية التحتية له حين يصلها التهديد الوجودى للبقاء، سوف تندفع من جديد إلى نوع جديد من الثورة بالعمل الجاد المستمر الذى متى بدأ لن يتوقف، لأننى أثق فى رحمة ربنا الذى سيساعدنا أن نولى من يصلح، فنصلح، فينصلح، وهكذا إن أجلا أو عاجلاً.